الثورة الاقتصادي

الثلاثاء ٦ صفر ١٤٢٤هـ
الموافق ٨ ابريل ٢٠٠٣م
العدد (١٤٠٢٧)

١٩٩٧-٢٠٠٢م... كشف حساب (الجزء الأول)

...شاريع المنجزة وقيد التنفيذ

...ريال ...ثماري ...ار ريال

وفي مجال الإعلام ٢٧ مشروعاً بتكلفة ٦,٨مليار ريال والشباب والرياضة ٧٩ مشروعاً بتكلفة ٦,٧ مليار ريال، كما بلغ عدد المشاريع المنجزة في الإدارة الحكومية ٢٨ مشروعاً بتكلفة ٥,٢ مليار ريال والإدارة المحلية ٦٦ مشروعاً بتكلفة ١,٤ مليار ريال والاوقاف والارشاد ١٠٦ مشاريع بتكلفة ٢,١ مليار ريال والداخلية والامن ٢٠٦ مشاريع بتكلفة ٨,١ مليار ريال والعدل والقضاء ٤٦ مشروعاً بتكلفة ٦٣٨ مليون ريال والشئون الاجتماعية والعمل ١٣ مشروعاً بتكلفة ٢٣١ مليون ريال والمال والمصارف ٣١ مشروعاً بتكلفة ١,٣ مليار ريال.

كما بلغ عدد المشاريع في القطاع الخاص نحو ٦٤ مشروعاً وبتكلفة ٦٢,٢ مليار ريال.

وعلى مستوى المحافظات بلغ عدد المشاريع في محافظة عدن التي احتلت المرتبة الاولى من حيث تكلفة المشاريع نحو ٢٥٠مشروعاً بتكلفة ٩٤,٣مليار ريال يليها امانة العاصمة ٣٣٨ مشروعاً بتكلفة ٧٢,١ مليار ريال.

وحصلت محافظة حضرموت التي جاءت في المرتبة الثالثة على ٤٩٩ مشروعاً بتكلفة ٥٩,٩ مليار ريال يليها محافظة الحديدة ٤٣٠ مشروعاً بتكلفة ٣٠,٩ مليار ريال وتعز ٤٩٩ مشروعا بتكلفة ٢٥,١ مليار ريال.

وبلغ عدد المشاريع في محافظة المهرة التي جاءت في المرتبة السادسة ١٦٨ مشروعاً بتكلفة ٢٢,٣ مليار ريال يليها محافظة صنعاء ٤٧٨ مشروعاً بتكلفة ١٦,٨ مليار ريال وصعدة ٢٥٢ مشروعاً بتكلفة ١٦,٨ مليار ريال ومحافظة إب ٥٤١ مشروعاً بتكلفة ١٦,٥مليار ريال. وجاءت محافظة البيضاء في المرتبة العاشرة حيث حصلت على ٢٦٤ مشروعاً بتكلفة ١٣,٦ مليار ريال يليها محافظة عمران ٣٤٥ مشروعاً بتكلفة ١٣,٢مليار ريال ومحافظة ذمار ٦٣١مشروعاً بتكلفة أكثر من ١٣ مليار ريال ومحافظة حجة ٣٠٢ مشروع بتكلفة ١١,٦ مليار ريال.

كما بلغ عدد المشاريع في محافظة شبوة ٢٦٠ مشروعاً بتكلفة أكثر من ١١ ملياراً يليها محافظة مأرب ٢٦٠ مشروعاً بتكلفة ٨ مليارات ريال ومحافظة المحويت ١٨٨ مشروعاً بتكلفة ٧,٦ مليار ريال.

وحصلت محافظة أبين على ٢٥٢ مشروعاً بتكلفة ٦,٤ مليار ريال يليها محافظة لحج ٢٥٣ مشروعاً بتكلفة ٦,١ مليار ريال ومحافظة الضالع ١٧٠مشروعاً بتكلفة أكثر من ٥ مليارات ريال ومحافظة الجوف ٨٩ مشروعاً بتكلفة ١,٣ مليار ريال.

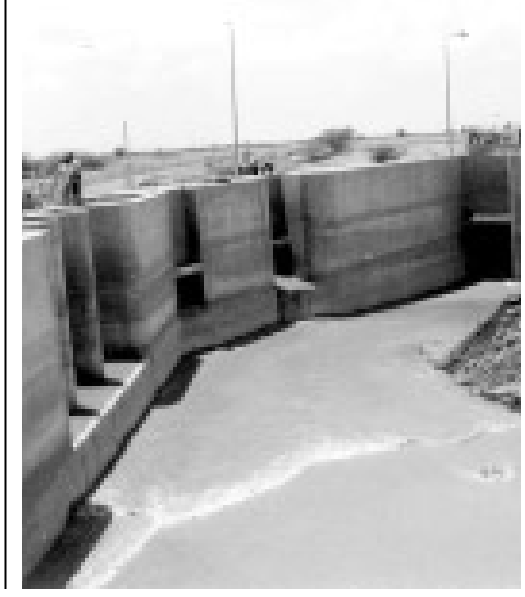

وكيل وزارة التخطيط والتنمية المساعد لقطاع المتابعة والموازنة في حديث لـ «الثورة الاقتصادي»

المشاريع المنفذة تركزت في قطاعات الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية والانتاجية

ترليون و ١٩ مليار ريال تكلفة مشاريع الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠٢-٢٠٠٥م

أكد الأخ/عبدالله حسن الشاطر وكيل وزارة التخطيط والتنمية المساعد لقطاع المتابعة والموازنة أن عدد المشاريع التنموية والخدمية التي تم تنفيذها خلال السنوات ١٩٩٧م-٢٠٠٢م وعلى مستوى جميع المحافظات في الجمهورية قد وصلت الى ٦٤٦٩ مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت ٤٥٢,٧ مليار ريال. مشيراً إلى أن من ضمن أولويات برنامج الحكومة هو التركيز على قطاع الخدمات الاجتماعية كونه مرتبطاً باستراتيجية التخفيف من الفقر يليه قطاع البنى التحتية فالقطاع الانتاجي.

وأضاف في حديث لـ «الثورة الاقتصادي» أن نسبة الدعم الخارجي لهذه المشاريع تصل إلى حوالي ٣٠-٤٠٪ والباقي تمويلات محلية أو خاصة . منوهاً الى أن تكلفة المشاريع التي ستنفذ خلال الخطة الخمسية الثانية قد بلغت ترليون و ١٩ مليار ريال لمشروعات استراتيجية ضخمة.

مزيد من التفاصيل في سياق اللقاء التالي:-

أجرى اللقاء/ منصور شايع

مشاريع تنموية وخدمية

- كم عدد المشاريع التنموية والخدمية التي تم تنفيذها خلال الفترة الماضية؟ وما هي تكاليفها؟

-بلغ عدد المشاريع التي تم تنفيذها خلال الفترة ٩٧-٢٠٠٢م حوالي ٦٤٦٩ مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت ٤٥٢,٧ مليار ريال موزعة على جميع محافظات الجمهورية منها على سبيل المثال أمانة العاصمة بلغ عدد المشاريع المنفذه بها ٣٣٨مشروعاً بتكلفة ٧٣,١مليار ريال وفي محافظة عدن كان عدد المشاريع المنفذة والجاري تنفيذها ٢٥٠مشروعاً بتكلفة وصلت الى ٩٤,٣ مليار ريال وفي محافظة حضرموت تم تنفيذ ٩٩٩ مشروعاً بتكلفة ٥٩,٩مليار ريال أما محافظة تعز فقد حصلت على ٤٩٩ مشروعاً بلغت تكلفتها ٢٥,١مليار ريال ..

وهكذا بقية المحافظات، مشيراً إلى أن هذه المشاريع قد تركزت في شتى المجالات التنموية والخدمية من مياه وكهرباء وطرقات وتعليم ومشاريع صحية والزراعة والري المتمثل في بناء السدود والحواجز المائية والمواصلات السلكية واللاسلكية. منوهاً إلى أن معظم هذه المشاريع تم تمويلها بشكل كامل من مصادر محلية وأن من ضمن تلك المشاريع المنفذة مشاريع للقطاع الخاص الذي شارك في العديد منها سواء الخدمية أو التنموية تركزت في معظمها في مجالات السياحة والصناعة والتعليم.

إنجاز المشاريع

- ما هو تقييمكم لنسبة إنجاز المشاريع إلى الخطط المرسومة؟

*تتراوح نسبة الانجاز من مشروع لمشروع حسب بدايات تنفيذه .. قد تبدأ في بداية تنفيذ الخطة وقد تبدأ في منتصفها كما انه يتوقف على طبيعة المشروع وحجم مكوناته فبعض المشاريع انجزت بنسبة ١٠٠٪ والبعض لايزال قيد التنفيذ لأنها تتوقف على توفير تمويل للمشروع واستكمال الدراسة له، أضف إلى ذلك أن بعض المشاريع متضمنة في الخطة ولم تبدأ الدراسة لهذا المشروع بالتالي فإن بدء تنفيذ المشروع يتوقف على إنجاز الدراسة واستكمال الحصول على التمويلات اللازمة لتنفيذه. أما اذا توفرت التمويلات لأي مشروع مع بداية الخطة وكانت الدراسة جاهزة بالتأكيد لن تنتهي الخطة إلا بعد انتهاء المشروع نهائياً وبذلك تكون نسبة الانجاز ١٠٠٪ وخلال الفترة من ٢٠٠١م - ٢٠٠٢م تم إنجاز الكثير من مشاريع الخطة بنسبة ١٠٠٪ تم اعتماد البدء بتنفيذ عدد كبير من هذه المشاريع الواردة في الخطة وستصل بإذن الله إلى هذا الرقم مع نهاية الخطة.

مشروعات استراتيجية

- ما هي المشاريع المستقبلية التي تركز عليها خطط الحكومة خلال السنوات القادمة ؟ وكم تبلغ تكلفتها؟

* الخطة الخمسية الثانية تضمنت عدداً من المشاريع وبدأ العمل بها.. منها مشاريع الطرق حيث تم التوقيع على اتفاقيات التمويل لمشروع طريق ذمار الحسينية مع الصندوق العربي ونحن الآن بصدد التوقيع على الاتفاقيات مع البنك الإسلامي حيث سيتم التوقيع على اتفاقية تمويل لمشروع كلية الهندسة بعدن ومشروع كهرباء ١٩ مديرية في حجة وتهامة وكذا تم التوقيع على تمويل مشروع حوض صنعاء مع البنك الدولي بالاضافة الى عدد من المشاريع ممولة من قبل مصادر المعونات والمساعدات الالمانية والهولندية واليابانية كما تم تحديد تكلفة المشاريع التي ستنفذ خلال الخطة الخمسية الثانية بحوالي ترليون و١٩ مليار ريال لمشاريع استراتيجية كبيرة.

أولويات الحكومة

- هناك أولويات تمنحها الحكومة للمشاريع الاستثمارية.. هل لنا أن نعرف ما هي تلك المشاريع؟

* برنامج الحكومة والخطة الخمسية الثانية استهدفت تنفيذ المشاريع بحسب أولوياتها ثم على تمويل المشاريع.. غير أن قطاع الخدمات الاجتماعية قد نال الاولوية كونه مرتبطاً باستراتيجية التخفيف من الفقر تليه قطاعات البنى التحتية ثم القطاعات الإنتاجية. فالحكومة تسعى ومنذ الخطة الخمسية الاولى لاستهداف التخفيف من الفقر وتنفيذ المشاريع التي تخص هذه الفئات بحسب أولوياتها. ودائماً تعطى في إطار الموازنة العامة للدولة والبرنامج الاستثماري حيث ترصد المخصصات في إطار هذه المعايير.

قروض ميسرة

- ما هي نسبة الدعم الخارجي لهذه البرامج والخطط الى التمويلات المحلية لها؟

* نسبة دعم مشاريع وبرامج الحكومة الخارجي تصل الى حوالي ٣٠-٤٠٪ من تكلفة المشاريع والباقي تمويلات حكومية او خاصة. مؤكداً أن معظم المشاكل التي تواجهها المشاريع والخطط هي مشاكل التمويل.. حيث أن ميزانية الدولة قد لا تستطيع تغطية احتياجات المشاريع خلال سنة او سنتين.. مالم يرافقها دعم وتمويل خارجي. والحكومة حالياً ملتزمة بتمويل المشاريع بقروض ميسرة جداً حيث لم تدخل في قروض تجارية أو قروض غير ميسرة باعتبار أن في هذه المرحلة لا تستطيع الدولة الوفاء بالقروض التجارية وبالتالي صعوبة الحصول على قروض ميسرة وهي التي تؤدي الى البطء بتنفيذ بعض المشاريع.. حيث أن معظم الدول الممولة بدأت تغير باسلوب تمويل المشاريع بأسلوب آخر غير الذي كان سابقاً وبدأت تتعامل بإسلوب آخر وخصوصاً في القطاعات الانتاجية كالطرق والمياه والكهرباء كونها خدمات إنتاجية بالتالي تقوم برفع نسبة الفائدة عليها أو منح قروض بما يسمى بالبيع بالأجل بنسبة فائدة مرتفعة .. غير أننا نسعى بشتى الطرق والوسائل للحصول على التمويلات الخارجية بفوائد ميسرة أو بخدمات ميسرة.

مساهمة متدنية

-ما هو تقييمكم لمشاركة القطاع الخاص في العملية التنموية بشكل عام؟

* مشاركة القطاع الخاص للأسف لاتزال مساهمته متدنية في الكثير من القطاعات حيث انحصرت مشاركته فقط في مشاريع قطاع الصحة والتعليم وبنسب ضئيلة جداً في بعض القطاعات ، غير ما كان متوقعاً منه.. إضافة الى القطاع الصناعي والانشائي. ونتمنى أن تكون مشاركة أوسع كما أننا سنسعى الى دفع القطاع الخاص للدخول في استثمارات في كل مجالات الحياة سواء كانت خدمية أو بنى تحتية أو اقتصادية أو صناعية.. وأن لا يقتصر على قطاع بعينه لأن كل القطاعات بالنسبة له قطاع انتاجي حيث يمثل استثمار مربح له ويساهم في خدمة المجتمع.

برنامج الحكومة يركز على المشاريع المرتبطة باستراتيجية التخفيف من الفقر

تأثيرات كبيرة

- كيف تنظرون إلى تأثيرات العدوان على العراق على تنفيذ المشاريع المختلفة وما هي الاجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومة لمواجهة ذلك؟
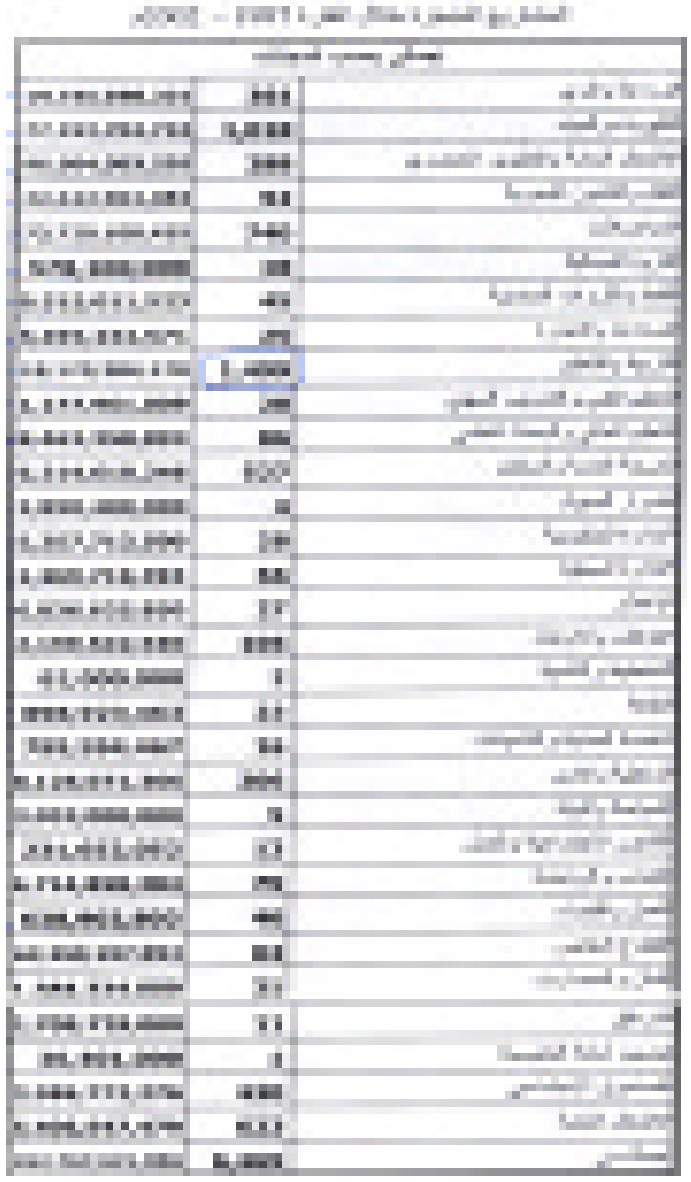
* ما من شك أن اليمن تأثرت بشكل كبير جداً سواء فيما يتعلق بالاقتصاديات الداخلية أو ما يخص قضية التمويلات الخارجية للمشاريع على اعتبار أن هناك التزامات أخرى للدول والهيئات المانحة لبلادنا .. إنما الى الآن لايزال الوضع هادئاً لم نلمس حالياً انعكاسات سلبية في هذا الجانب ولكن الاحتمال الاكبر أن تكون الآثار كبيرة. أما عن الاجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومة لمواجهة ذلك فهي بصدد وضع برنامج لهذا الجانب وهناك ورقة مقدمة إلى مجلس الوزراء من الجهات ذات العلاقة ستقدم إلى الحكومة قريباً..